النائب الأول للأمانة العامة لمؤتمر الحوار الوطني الدكتورة أفراح الزوبة لـ(الثورة):

هذا الأسبوع مفصلي والحوار يدخل مراحله الأكثر جدية

تحديد العدد في كل فرقة عَمَلْ سيتم بالتوافق والقوى المشاركة ستحدد من يمثلها

ندعو الجهات الأمنية إلى مزيد من اليقظة ونجدد التنديد بأي محاولات تقلق السكينة وتعكر جو الحوار

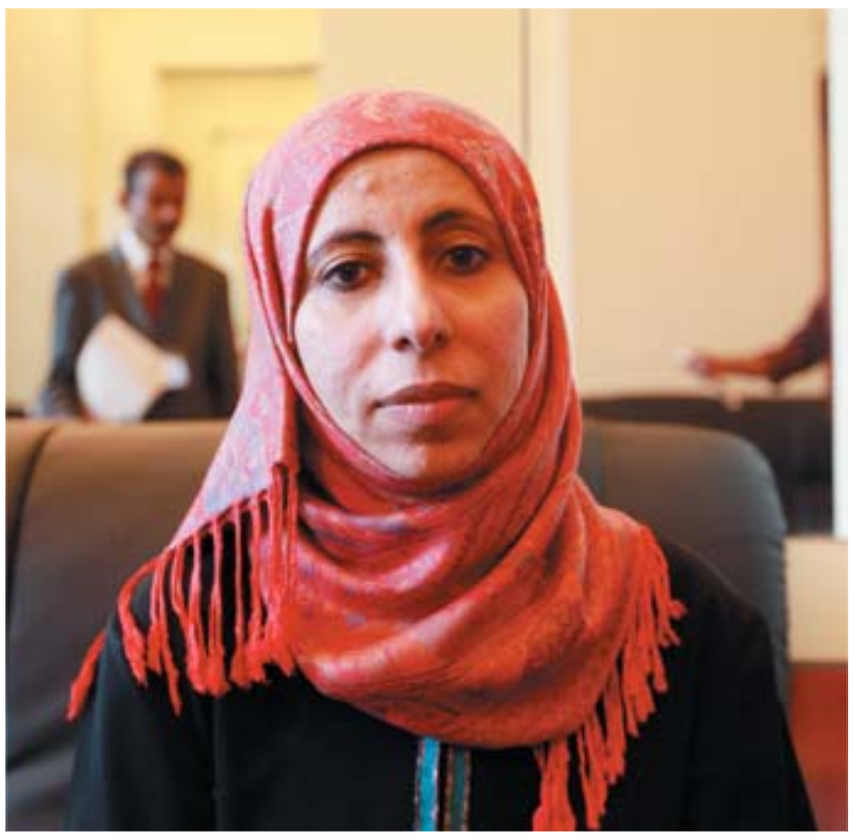

في الزحام المستمر على قاعة (موفمبيك) حيث تدار فعاليات مؤتمر الحوار الوطني وجلساته العامة يبدو من الصعوبة الوصول إلى المصادر الصحفية التي لديها الرؤية التامة عن مجريات الحوار.. لكننا حظينا رغم الصعوبات بالنائب الأول لأمين الأمانة العامة لمؤتمر الحوار الوطني الدكتورة أفراح عبد العزيز صالح الزوبة فدارت أسئلة هذا الحوار الصحفي حول تفاصيل ومجريات الجلسات العامة.. وما الذي تحقق خلال المرحلة الأولى من جلسات الحوار، وما الذي في قائمة الانتظار لفعاليات مؤتمر الحوار.. وتطرقت الدكتورة أفراح الزوبة في حديثها الصحفي لـ(الثورة) لمجمل العتبات التي اجتازها الحوار، وجهود الأمانة العامة للمؤتمر التي بذلتها في الفترة الماضية لضبط إيقاع الجلسات والورش التدريبية، ومدى التفاعل الذي شهدته المرحلة الأولى من الحوار... إلى تفاصيل هذا الحوار..

حاورها/
محمد محمد إبراهيم

< دكتورة أفراح.. بداية كيف تنظرون لسير أعمال المؤتمر حتى اللحظة؟ وماذا حققت ورش العمل التي عقدت خلال الأيام الماضية؟

- كما ترون الحركة اليومية، والتناغم القائم في أعمال المؤتمر.. فأجزم من خلال متابعتنا وتحركنا أن خطة فعالية المؤتمر تسير حسب ما هو مخطط لها زمنياً وموضوعياً وإلى حد كبير، ففي الأسبوع الأول مرت الخطة بانتظام مجتازة التفاعلات المهمة كالافتتاحية العامة ومداخلات القوى والفعاليات السياسية والمستقلين، وبدأ الأسبوع الثاني بنفس الحماس والتناغم في استكمال مداخلات ورسائل ممثلي القوى والشرائح الاجتماعية المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني، وتخلل تلك الجلسات التمهيدية برامج والتفاتات تعريفية حول المؤتمر ورسالته وأهميته وسبل التعاطي الناجح مع محدداته.

بعدها تطور العمل التمهيدي إلى عكس تلك الرؤى النظرية إلى محطة هامة في فعاليات المؤتمر وهي البرنامج التدريبي الذي كسر رتابته تفاعل المشاركين الذين تم توزيعهم على أربع مجموعات، تلقوا خلال هذه المحطة التدريبية والتعريفية محاضرات كسر رتابتها التفاعل الجيد، والنقاش الثري حول المؤتمر ومكوناته وأطر وطرق اتخاذ القرار، وحقوق وواجبات الأعضاء، وكان الأهم مما حققته هذه المحطة التدريبية أنها أعطت المشاركين جرعة معرفية تطبيقية أكسبتهم أفكاراً ورؤى تتصل بمفاتيح الإقناع والتحاور وبناء مخرجات الحوار وصولاً إلى توافق البناء حول القضايا الخلافية، من خلال تحفيز التركيز وحسن الاستماع والتواصل وتبادل الاحترام بين المتحاورين.. بالإضافة إلى أن العمل بدأ في منتصف أسبوعه الثاني يتجه نحو رسم ملامح واضحة للاتجاه صوب فرق عمل وهي الملامح والأسس التي بناءً عليها تقدِّم الأحزاب والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني وغيرها قوائم مرشحيها للعمل ضمن هذه الفرق، التي سيبدأ إعلانها في هذا الأسبوع المفصلي في عملية رسم ملامح العمل الجاد...

رغبات المشاركين

< ماذا تحقق في هذا الاتجاه؟

- أعتقد أن هيئة رئاسة المؤتمر تسلمت معظم استمارات رغبات المشاركين في الانضمام إلى فرق العمل من قوائم المستقلين من الشباب والمرأة ومنظمات المجتمع المدني، كما تسلمت هيئة الرئاسة قوائم الأحزاب متضمنة رغباتهم في الانضمام إلى فرق العمل، وقد تم تحديد ثلاث تفضيلات في الاستمارة الخاصة برغبات أعضاء مؤتمر الحوار، وفي حال تجاوزت إحدى الفرق سقفها المطلوب في الرغبة الأولى، تقوم هيئة الرئاسة والأمانة العامة باختيار الرغبة الثانية أو الثالثة، وبذلك ستتواءم القوائم مع العدد المطلوب لكل فريق من فرق العمل التسع التي ستقوم بعد تشكيلها باختيار رئيس ونائبين لها ومقرر لإدارة جلسات عمل الفريق.

< ماذا يعني لكم الإعلان كأمانة عامة لمؤتمر الحوار الوطني؟

- يعني لنا كأمانة عامة تعاظم مسئولية العمل والخروج به إلى فضاء أكثر من الانسجام والترتيب المحكم.. ويعني بالنسبة للحوار بأنه نقلة جديدة ومنحنى مهم باتجاه أعلى هرم في الجدية والتفاعل الصادق مع معطيات الحوار، وقضايا ومشاكل الخارطة اليمنية بأسرها في إطار كل فرقة من فرق العمل التي يتوجب عليها عقد جلساتها العامة على مدى زمني قد يطول إلى شهرين.. وبما يكفي ويتيح لها تقديم نجاح ملموس، يُترجم في حلول جذرية ومناسبة تحظى بموافقة كل عنصر من عناصر مكونات المؤتمر الممثلين لقواهم في القضية التي تناقشها فرقة العمل، وهذه الآلية ستنطبق على كل فرق العمل، وصولاً إلى توافق وإجماع على إجمالي الحلول المطروحة من جميع مكونات القوى المشاركة في مؤتمر الحوار في إطار قضية..

أسس تحديد الفرق

< ما هي الأسس التي بناءً عليها يتم تحديد فرق العمل؟ وماذا عن معايير عمل الأعضاء في هذه الفرق؟

- في هذا الاتجاه هناك جزئيتان رئيسيتان حددهما القرار الجمهوري الخاص بالنظام الداخلي لعمل المؤتمر، فهناك جانب فني يتضمن تحديد الحصص، على أساس أن كل مكون من مكونات المؤتمر له حصص من الأفراد يمثله في المؤتمر، سيتم اختيار مجاميع هذه الفرق من كل مكونات هذه القوى.. فمثلا يرسي الاتفاق على اختيار أربع شخصيات من كل مكون يمكن أن تدخل في قضية التنمية، وعلى كل جهة أن تختار وتقدم ممثليها في هذه الفرقة.. فتحديد العدد سيتم بالتوافق، وما يتعلق بالتمثيل فالقوى والجهات المشاركة في المؤتمر هي من سيحدد من يمثلها في كل فرقة..

وبالنسبة لمعايير العمل في إطار هذه الفرق فأول معيار هو إلزامية العمل وبجدية عالية ومسئولية وطنية ولا يحق لأي عضو الخروج من فريقه الذي اختاره هو، وحددته مرجعيته التي ينتمي إليها أن يكون ممثلاً لها فيه، كما إنه لا يحق له التغيب عن الاجتماعات.. فهي مسئولية وطنية يترتب على التقيد بها الوصول إلى أفضل الحلول لكل مشكلة.

< وبالنسبة للأعضاء الذين لهم ارتباطات وظيفية.. كيف ستكون إلزاميتهم؟

- المعايير أكدت الإلزامية، والمسؤولية وطنية كما ذكرت لك، إضافة إلى أن الظروف استثنائية، وبالتالي فالارتباطات العملية المتصلة بوظائف الأعضاء المشاركين في مؤتمر الحوار الوطني لا تمثّل عائقاً أو عذراً لتغيّبهم عن فرق العمل التي يعملون فيها.

> معايير فرق العمل أكدت الالزامية، وارتباط بعض الأعضاء بالوظيفة لا يلغي إلزاميتهم لأن المسؤولية وطنية والظروف استثنائية

> - أنصار الله حريصون كل الحرص على سير الحوار بأمن وسلام وتعليقهم العضوية كان أمراً بديهياً

< هل الفرق متساوية من حيث الحجم؟

- أعضاء المؤتمر 565 عضواً هذا الرقم سيوزع على تسع فرق عمل وفق أجندة وموضوعات الحوار الوطني، لكن فرق العمل مختلفة عن بعضها تماماً من حيث الحجم فهناك فرق كبيرة جداً، كفرقة عمل التنمية، فهي تتضمن عدة قضايا التعليم والصحة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستثمار وغيرها.. فأعتقد أن هذه الفرق تحتاج للكثير من الأشخاص قد يصل الفريق إلى ثمانين عضواً، وسيوزعون إلى مجموعات مصغرة كل مجموعة تهتم بقضية.. وهذا سيسهل الوصول إلى جذور كل قضية ومشكلة وتقديم حل منصف لها..

< بالنسبة للجانب العملي في الإعداد للدستور.. كيف سيتم الوصول إليه، خصوصاً وكل أجندة المؤتمر مشاكل سيتضمن الدستور حلها الكامل؟

- ستكون هناك فرق متخصصة حول مختلف القضايا الوطنية، هذه الفرق التسع ستقدم الحلول بشكل منفرد، بينما المختصون القانونيون هم سيدرسون هذه الحلول المقدمة من كل فرقة بعد الموافقة عليها وبناء على ذلك ستكون مخرجات عمل هذه الفرق هي محددات رئيسية يقوم عليها الدستور حيث ستشترك في الأخير كل أعضاء هذه الفرق في التوافق عليه، كشجرة تشريعية تتفرع منها كافة القوانين التفصيلية التي ستصل إلى حل كل القضايا الجزئية في مسارات واضحة..

الأحداث الأمنية

< هناك أحداث أمنية تجري في البلاد، خارج المؤتمر بعيداً وقريباً.. كان آخرها أحداث في عدن وقبله محاولة اغتيال أحد ممثلي أنصار الله في عضوية المؤتمر.. هل تنعكس هذه الأحداث سلباً على مجريات الحوار؟ وما هي دعوتكم للجهات الأمنية والمجتمع بهذا الخصوص؟

- بالتأكيد تعكس الأحداث الأمنية ظلالها السلبي على سير المؤتمر، وكان آخرها تعليق أنصار الله لعضويتهم في المؤتمر (24) ساعة.. لكننا في الأمانة العامة لمؤتمر الحوار، نقدّر كثيراً ردة الفعل التي أحدثها هذا الحادث الأمني الخطير، الذي لا يمس قوى بذاته بل يمس المؤتمر وما يتصل به من الإجماع الوطني سياسياً وشعبياً، والدعم العالمي إقليمياً ودولياً، وكانت رؤيتنا من في الحوار واضحة في الإدانة بشدة لأي تصرف أمني لا مسئول يمس بمسار الجهود الحثيثة في التسوية السياسية وإنجاح مؤتمر الحوار.. والتعليق بحد ذاته تعبير مكفول خصوصاً وهو مرتبط بمطالب واضحة تتضمن تشديد الحماية الأمنية ومتابعة الجناة ليلقوا جزاءهم العادل.. فالتعليق شيء بديهي وقد لمسنا أن أنصار الله وحريصون كل الحرص على إرساء دعائم الأمن في المؤتمر..

وانطلاقاً من أهمية الأمن والاستقرار في سير الحوار سيراً ناجحاً، نهيب بكافة القوى السياسية والأمنية والقبلية في البلاد، الإسهام في إرساء الأمن والوقوف في وجه كل من يريد زعزعة الأمن وإقلاق السكينة بهدف التأثير على مسارات عمل الحوار الوطني الشامل، كما نجدد دعوتنا لكل أعضاء مؤتمر الحوار الوطني، التحلي بالصبر والسير بخطى ثابتة وبإصرار وعزيمة كبيرة على إنجاز ما تبقى - وهو الأهم والأكثر تعقيداً - من مراحل هذا الحوار التاريخي الذي..

سقف الحوار

< هل ثمة سقوف محددة في إطار نقاشات كل فرقة عمل أم أن المسألة مفتوحة؟

- الكل متفق على أن سقف الحوار الوطني برمته هو مصلحة المواطن، وكل ما يتعلق بتحقيق حياة أفضل للمواطن اليمني في كل المناطق اليمنية، من خلال إرساء دعائم استقرار سياسي واجتماعي وديمقراطي يفضي إلى توفي الخدمات وكفالة الشراكة السياسية الحقة.. وهذا هو السقف الذي يعتبره الجميع مظلة لهم، سواء في الحراك الجنوبي أو شمالي أو أي قوى مشاركة في الحوار الوطني، وهذه هي المحددات الهامة التي سيتم بناء عليها اتخاذ القرارات..

< من خلال اطلاعكم وقراءاتكم لتجارب الحوارات اليمنية السابقة.. ما الذي يميز هذا الحوار عن التجارب الماضية؟

- الطريقة التي اعتدنا عليها اليمنيون في السابق وفي تجارب الحوارات السياسية الماضية، إن العملية برمتها كانت كلها تدور حول المحدد أو المرتكز السياسي، لكننا اليوم نلمس شيئاً آخر على عكس الماضي، كل المحددات لدى الكثير من القوى والشعب اليمني مرتكزة على مصلحة المواطن، كما نصبو هذه المرة إلى أن تكون الرؤية مختلفة .. نحن اليوم أمام مهمة تاريخية تتمحور حلو رسم خارطة اليمن المستقبلية سياسياً واجتماعياً وتشريعياً.. جيل يختلف عن الجيل السابق، وأتمنى أن تكون محددات عملنا تنطلق من قضايا التنمية وحقوق الإنسان، وليس الرؤى السياسية التي ستثبت وأثبتت أنها فاشلة، ولا تسير إلا إلى صوب التمزيق، والتراكم السيئ للغبن الاجتماعي والسياسي في أي مجتمع من المجتمعات..

تتمات..

وزير المغتربين:

وأضاف :" لذلك وإحساساً من الوزارة بواجبها ومسؤوليتها تجاه إخواننا المغتربين خصوصاً منذ أسندت إلى الوزارة مهمة تنظيم الهجرة وتفويج العمالة بموجب أمر رئيس الوزراء التنفيذي في تاريخ 11/3/2013م لقرار مجلس الوزراء رقم (210) لسنة 2012م وفتوى وزارة الشئون القانونية، وقبيل صدور هذا القرار قامت الوزارة برفع العديد من المذكرات إلى رئيس مجلس الوزراء وطرحت قضايا المغتربين على مجلس الوزراء تضمنت التنبيه من العواقب قبل صدور القرار السعودي ".. لافتا إلى ان الوزارة شكلت بعد صدور هذا القرار غرفة عمليات ولجان متابعة لآثاره على المغتربين اليمنيين في المملكة.

وعبر وزير شؤون المغتربين عن ثقته في أن الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية, والذي يتابع شخصياً وباهتمام كبير قضايا المغتربين لن يألو جهداً في التواصل مع الأشقاء في المملكة العربية السعودية بما من شأنه تصحيح أوضاع المغتربين اليمنيين بما يقلل من الأضرار التي قد يسببها تطبيق القرار خصوصاً وأن اليمن يمر بمرحلة دقيقة وحساسة وحرجة من تاريخه وكان للمملكة دور فاعل في تجنيب اليمن المواجهة الدموية بمبادرتها الخليجية التاريخية.

وتابع قائلا:" إن عمق الترابط الأخوي بين البلدين الشقيقين والخصائص المشتركة وحيوية المصالح المتبادلة في هذه المرحلة الدقيقة ستظل هي السياج الأقوى والعامل الأساسي لتعزيز الروابط المتينة بين البلدين، ونؤمن بأن أشقاءنا متمسكون بهذه الجسور وحريصون على استقرار اليمن ومصالحه".

وعبر الوزير القهالي عن أسفه للتصعيد الإعلامي من قبل بعض وسائل الإعلام والمواقع الاخبارية على النت والذي يبدو في ظاهره الحرص على مصلحة المغتربين بينما هو في الحقيقة يسد الأبواب ويعقد الوصول إلى حلول في إطار العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين.. مهيبا بجميع وسائل الإعلام والقوى السياسية التعامل بمسؤولية في هذا الشأن وإفساح المجال للقيادة السياسية للتفاهم الأخوي بين البلدين وتوثيق العلاقة بروح المسؤولية وبمايخدم مصلحة البلاد.

واعتبر أن الأسلوب غير المنظم الذي تم انتهاجه سابقاً في تنظيم وتفويج الهجرة دون إشراك الوزارة أو إشرافها كان من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى هذه الإشكاليات.

وأردف قائلا :" واليوم ونحن على أبواب مرحلة جديدة بعد صدور أمر رئيس الوزراء التنفيذي بتاريخ 11/3/2013م لقرار مجلس الوزراء رقم (210) لسنة 2012م بشأن إسناد كافة المهام والصلاحيات المتعلقة برعاية وتنظيم الهجرة إلى الوزارة وتنظيم العلاقة مع كافة البلدان التي يتواجد بها مغتربون يمنيون فإن الوزارة ستتحمل مسؤوليتها في تنظيم الهجرة من الآن وصاعداً تنظيماً قانونياً نزيهاً تختفي معه جميع العراقيل والعقبات وبما يضمن للمغترب اليمني حقوقه".

الحكومة تدرس

وتسعى الحكومة خلال الفترة القادمة إلى تنفيذ ما تم الاتفاق عليه مع البنك بشأن تخصيص إدارة داخل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لتطوير وتنمية القدرات الإدارية والقيام بالمهام المنصوص عليها في الدراسة مع إمكانية دمج المقترح مع برنامج المسار السريع لاستيعاب تمويلات المانحين.

ويرى خبراء ان اليمن تعاني من الصعوبات في هذا الجانب منها ضعف القدرات الإدارية والبشرية وعدم قدرة الكثير من الجهات الحكومية على استيعاب التعهدات الخارجية أو تتعامل معها شأنها شأن الموارد المالية المتاحة في الموازنة العامة ولم تستطع أن تقدم للمشاريع دراسات الجدوى والتصاميم الفنية اللازمة، بالإضافة إلى التأخر في إعداد وثائق المناقصات وتحليل العروض المقدمة من الشركات والبت فيها وارساء العروض على الشركات الفائزة وعملية بدء التنفيذ.

اليوم.. إعلان

سيكون مهمتها التوفيق في الآراء في حال وجود خلافات داخل فرق العمل أو في الجلسة العامة وفي حال وجود تداخلات في أعمال الفرق أو خلافات وتباينات داخل الفريق الواحد حيث سيكون مهمتها تقريب وجهات النظر، وستجتمع لجنة التحكيم بشكل دوري للاطلاع على مخرجات فرق العمل أولاً بأول وتنسيق المواقف حول مختلف القضايا وفي حال تطلب الأمر ستجتمع بشكل يومي.

بنعمر: مخرجات

فالقرار قرار اليمنيين وقد توفرت لهم الفرصة ليجتمعوا كلهم من جميع المناطق وجميع الأطراف السياسية، حتى الأطراف التي لم تكن في العملية السياسية، وقد بدأ هذا الحوار بالنقاش المسئول والبناء وأتمنى أن تكون مخرجات المؤتمر بمستوى تطلعات الشعب اليمني في الأمن والاستقرار والعيش الكريم والتغيير".

معتبراً أن ما حصل خلال الأيام الأولى لفعاليات الحوار والمتمثل في رفع ممثلي الحراك لشعارات تعبر عن السقف الأعلى لمطالبهم يعد ظاهرة صحية في اليمن كون بقية المشاركين في الحوار تعاملوا مع ذلك بمسئولية وبشكل حضاري أكدوا من خلاله على احترام الرأي والرأي الأخر.

وحول ما إذا كانت ستكون قرارات الحوار ملزمة لجميع الأطراف قال بنعمر :" هذا ما تم الإتفاق عليه من البداية وكانت فكرة تحضير المؤتمر موجودة في الآلية التنفيذية، وكان الغرض ليس مهرجاناً سياسياً وإنما ضمان مشاركة جميع الأطراف في العملية السياسية، والاتفاق على حلول القضايا المستعصية كالقضية الجنوبية، وقضية صعدة، وكذلك الاتفاق على أساسيات بناء الدولة وصياغة الدستور الجديد".

صنعاء تطالب

وفي هذا الصدد صرح مصدر دبلوماسي في السفارة اليمنية بواشنطن لـ(سبأ) أن السفارة كثفت من تواصلها ولقاءاتها واجتماعاتها مع المسؤولين الأميركيين في وزارات الخارجية والعدل والدفاع وكذا مع محامي المعتقلين اليمنيين والمنظمات الحقوقية، لبحث السبل الكفيلة بإعادة المعتقلين اليمنيين إلى وطنهم, مبينا أن الترتيبات تستكمل حالياً لتنظيم زيارة لوفد رسمي يمني برئاسة وزيرة حقوق الإنسان حورية مشهور واللجنة المعنية بمتابعة قضية المعتقلين إلى الولايات المتحدة وقاعدة جوانتانامو.

ولفت المصدر إلى أن تكثيف الجهود والتحركات تأتي تنفيذاً لتوجيهات الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية للحكومة بمضاعفة جهودها لمتابعة هذه القضية وبحث السبل الكفيلة لتأمين عودة المعتقلين اليمنيين.. مذكراً بأن الأخ رئيس الجمهورية كان قد أكد لدى لقائه وزير العدل الأميركي خلال زيارته للعاصمة الأميركية في نهاية سبتمبر الماضي بأن اليمن سيتكفل بدفع نفقات بناء إصلاحية خاصة بالمعتقلين اليمنيين وتأهيلهم حتى يعودوا إلى رشدهم ويكفوا عن ممارسة التطرف والإرهاب.

ولفت إلى أن قضية المعتقلين اليمنيين في جوانتانامو تحتل في الوقت الراهن قائمة أولويات السفارة اليمنية في واشنطن.. مشيراً إلى أن الاضطرابات الأمنية التي شهدها اليمن خلال العام 2011م ومحاولة تنظيم القاعدة الارهابي المتكررة استهداف طائرات مدنية في الأجواء الأميركية وكذا انخراط عدد من المواطنين اليمنيين والسعوديين العائدين من جوانتانامو في صفوف القاعدة وأنصار الشريعة عرقلة المفاوضات التي كانت خطت خطوات متقدمة نحو إعادة المعتقلين إلى اليمن .. حيث اصدر الجانب الأميركي قوانين قضت بتجميد عملية نقل المعتقلين إلى اليمن .

وبين أن الترتيبات الجارية لزيارة الوفد اليمني الرسمي برئاسة وزيرة حقوق الإنسان إلى الولايات المتحدة تستهدف استكمال عملية التفاوض في ضوء التقدم الذي سبق إحرازه في هذا الشأن وبحث السبل الكفيلة بإزالة اية عوائق تحول دون عودة المعتقلين اليمنيين.. مؤكداً أن السفارة تتابع حاليا الوضع الصحي للمعتقلين خاصة أولئك الذين أضربوا عن الطعام منذ شهر فبراير الماضي.

20 من جرحى

وعبّر الجرحى بهذا الخصوص عن تقديرهم العالي لحفاوة الاستقبال وما حظيوا به من اهتمام مسؤول من قبل الأشقاء الأتراك، معربين في نفس الوقت عن امتنانهم لحكومة الوفاق الوطني ورئيسها الاخ محمد سالم باسندوة على ما يقدمونه من رعاية ودعم لجرحى الثورة الشبابية الشعبية السلمية وذلك بتوفير الرعاية الصحية والعلاجية لهم في مستشفيات الداخل أو في الخارج.